

كان للعرف قديماً أهمية كبرى كمصدر رئيسي للقواعد القانونية ، فقد كان هو المصدر الوحيد للقانون في الجماعات البدائية قبل نشوء الدولة ، ونظراً لعدم وجود مشرع يضع أحكام القانون ينظم الروابط الاجتماعية إلى إيجاد قواعد يخضع لها كافة ، كضوابط لتنظيم علاقاتهم . وانتهى الأمر بأن أصبح هو ينشئ قواعد قانونية عن طريق الأوامر التي يصدرها للرعية ، و على هذا النحو يبدو أن العرف كانت له فيما مضى أهمية قصوى كمصدر رسمي للقواعد القانونية ، حتى أن التقنيات الأولى كشرعية حمورابي وتقنين الألواح الإثني عشر ، إن العرف وإن كان قد تقلص دوره كمصدر رسمي للقواعد القانونية في معظم دول العالم اليوم ، فلا زالت له أهمية باعتباره مصدراً مادياً أو تاريخياً لكثير من القواعد القانونية ، إذن فالعرف مصدر للقواعد القانونية ، وإن كانت أهميته كمصدر رسمي قد أصبحت ضئيلة في الوقت الحاضر ، و لذلك نرى ضرورة دراسته كمحور هام من محاور النظرية العامة للقانون ، وعليه نرى تقسيم هذا البحث إلى مطالب أربعة هي : المطلب الثالث : أساس القوة الملزمة للعرف . المطلب الرابع : منزلة العرف في النظام القانوني السوري .